مجتمع

تطوير إنزيم اصطناعي لعلاج الشلل الرعاش

طور باحثو جامعة «جونز هوبكنز ميديسن» الأميركية، إنزيماً اصطناعياً يمنع البروتين المسؤول عن الشلل الرعاش من الانتشار، وذلك باستخدام تقنية النانو. وقال الأستاذ المساعد في علم الأعصاب في الجامعة، كسيابو ماهو: «في مرض الشلل الرعاش تعمل أنواع الأكسجين التفاعلية المتجولة على تعزيز انتشار ألفا سينوكلين الخاطئ، ما يؤدي إلى أعراض أسوأ». وتابع: «عند حقنها في الدماغ، تبحث الإنزيمات النانوية عن أنواع الأكسجين التفاعلية، فتلتهمها وتمنعها من التسبب بتلف الخلايا العصبية». (قنا)

الجزائر: مقتل 10 أشخاص اختناقاً منذ بداية العام

لقي عشرة أشخاص مصرعهم اختناقاً، في الجزائر، بغاز أول أكسيد الكربون، المنبعث من أجهزة التدفئة وسخانات المياه، منذ بداية العام الجاري، بحسب حصيلة كشفت عنها المديرية العامة للحماية المدنية. وأوضح المتحدث الإعلامي في المديرية، النقيب يوسفي مراد، أنّ أكبر حصيلة من الوفيات سجلت في الجزائر العاصمة بواقع 3. وأشار إلى أنّ الفترة نفسها شهدت تسجيل 700 تدخل سمحت بإنقاذ 221 شخصاً من موت محقق من جراء استنشاقهم غاز أول أكسيد الكربون، وجرى نقلهم إلى المستشفيات. (وكالة الأنباء الجزائرية)

الأردن: ارتفاع عدد قضايا الخلع

طالبت جمعية معهد تضامن النساء الأردني «تضامن» بالسماح للنساء في قضايا الخلع بتقسيط المهور المعجلة المدفوعة مسبقاً لأزواجهن، لافتة إلى أنّ شرط إعادة المهر المقبوض كاملاً ودفعة واحدة يميز ما بين النساء القادرات مالياً والنساء الفقيرات.

ووفق تقرير أصدرته «تضامن» أمس الأربعاء، سجلت المحاكم الشرعية في الأردن 885 قضية افتداء (خُلع) جديدة خلال عام 2019 بارتفاع نسبته 46,3 في المائة، وبعدد 280 قضية مقارنة بعام 2018 حين سجلت 605 قضايا. وخلال عام 2019، جرى الفصل في 366 قضية افتداء فيما أسقطت 641 قضية أخرى، وذلك وفقاً للتقرير الإحصائي السنوي لعام 2019 الصادر عن دائرة قاضي القضاة. وأشارت «تضامن» إلى الفقرة «ب» من المادة 114 من قانون الأحوال الشخصية رقم 15 لعام 2019، التي تنص على أنّه «إذا أقامت الزوجة بعد الدخول أو الخلوة دعوى تطلب فيها التفريق بينها وبين زوجها وبينت بإقرار صريح منها أنّها تبغض الحياة معه وأنّه لا سبيل لاستمرار الحياة الزوجية بينهما، وتخشى ألا تقيم حدود الله بسبب هذا البغض، افتدت نفسها بالتنازل عن جميع حقوقها الزوجية، وردّت عليه الصداق الذي استلمته، حاولت المحكمة الصلح بين الزوجين فإن لم تستطع أرسلت حكمين لموالاة مساعي الصلح بينهما خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً، فإن لم يتم الصلح حكمت المحكمة بفسخ عقد الزواج بينهما».

(العربي الجديد)

(ارتور ويداك/ Getty)

روسيا: إدمان ألعاب الفيديو

موسكو ـ **رامي القليوبي**

فرض استمرار تفشّي جائحة كورونا في روسيا، التي تسجّل نحو 30 ألف إصابة جديدة يومياً، حرمان الأطفال والمراهقين من ممارسة النشاطات الرياضية التي اعتادوها وقلّة أو عدم لقاء الأصدقاء، ليقضوا معظم وقتهم أمام الشاشات. ولقلّة ممارسة الأنشطة الرياضية تداعيات سلبية على الصحة من جهة، وعدم تطوير مهارات التواصل الاجتماعي من جهة أخرى. وأدى البقاء ساعات طويلة أمام أجهزة الكومبيوتر بهدف الدراسة أو التسلية وتصفح الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وإدمان ألعاب الشاشات إلى جني شركات ألعاب الفيديو أرباحاً غير مسبوقة هذا العام. في هذا الإطار، يقول رئيس قسم علم النفس السريري للأطفال والمراهقين في معهد موسكو للتحليل النفسي، ميخائيل إيفانوف، إن جائحة كورونا جعلت للاستخدام المفرط للأجهزة الرقمية بين القاصرين طابعاً جديداً، محذراً من خطورة ألعاب الكمبيوتر التي قد تحتوي على مشاهد عنفية.

ويقول إيفانوف لـ «العربي الجديد»: «اكتسبت مشكلة تزايد استخدام الأطفال والمراهقين للحاسوب في ظروف العزل الذاتي طابعا جديداً. وأصبحت الأجهزة الإلكترونية الوسيلة الرئيسية للتفاعل مع الأصدقاء والأهل والمدرسين، وباتت من الأساسيات». في ظل هذا الواقع، يجد أولياء الأمور أنفسهم أمام مهمة صعبة لا تتعلق بتنظيم التعليم فحسب، بل أوقات الفراغ أيضاً.

وحول المخاطر الناجمة عن انغماس الأطفال في ألعاب الكومبيوتر، يوضح: «تحتوي هذه الألعاب على مشاهد عنفية، ما قد يجعلها نموذجاً يحتذى به في المجتمع. والمراهقون هم الأكثر عرضة للتأثر. كما أصبح الأطفال ما قبل سن المدرسة حاضرين في الفضاء الإلكتروني، ويتأثرون بدورهم بما يشاهدونه بالإضافة إلى ألعاب الكومبيوتر. والآن، أصبحت بيئة الإنترنت جزءاً لا يتجزأ من العملية التربوية منذ الصغر».

وعن الخطوات التي قد يلجأ إليها أولياء الأمور لتجنب إدمان أبنائهم ألعاب الكومبيوتر، يقول: «يجب التصرف بروية، إذ إنّ المنع سيؤدي إلى ابتعاد الطفل عن والديه.

وإذا قرّر الأهل حظر شيء ما، فعليهم تقديم بديل. وكلّما زدنا من اهتمام الأطفال بهوايات مختلفة، سيزداد إلمامهم بقدراتهم من دون أن يقتصر الأمر على الدراسة والاستعدادات للامتحان الحكومي الموحد. ويجب الحفاظ على التوازن وعدم إهمال الهوايات الرياضية أو الفنية وغيرها». وما يزيد من خطورة إفراط المراهقين على إدمان ألعاب الكومبيوتر، تمديد نظام التعليم عن بعد في المرحلتين الإعدادية والثانوية. أما في المرحلة الجامعية، فتشير أرقام وزارة التعليم والعلوم الروسية إلى أنّ نحو 3 ملايين طالب أو 64 في المائة من طلاب جامعات روسيا يتلقون تعليمهم عن بعد.

إلى ذلك، استفادت شركات ألعاب الكمبيوتر من بقاء الناس حول العالم أجمع في منازلهم، وحقق قسم الألعاب لدى مجموعة الإنترنت الروسية «ميل. رو» زيادة في عائداته بلغت نسبتها 50 في المائة، لتتجاوز أرباحها 11 مليار روبل (نحو 150 مليون دولار) في الربع الثاني من العام الجاري. ويقول مسؤول الألعاب في «ميل. رو» فلاديمير نيكولسكي، إنّ سوق الألعاب الروسية سجل نمواً بنسبة 20 في المائة ليتجاوز الرقم 145 مليار روبل (نحو مليار دولار)، مرجحاً زيادة عائدات القسم بنسبة 20 في المائة. يتابع نيكولسكي: «خلال فترة العزل الذاتي، لجأ جمهور جديد تماماً إلى الألعاب. وأظهرت دراستنا أنّ هؤلاء الروس كانوا يقضون أمام الألعاب 8,5 ساعات يومياً في المتوسط في مقابل 5,5 ساعات يومياً في الأوقات العادية». مع ذلك، يلفت إلى أنّ حصة روسيا في سوق الألعاب العالمية لم تتغير، وما زالت عند مستوى 1,5 إلى 2 في المائة فقط، مؤكداً عزم شركته التوسع في الأسواق الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة وألمانيا واليابان.

وعلى مستوى العالم، تشير تقديرات شركة البيانات الدولية «آي دي سي» إلى أنّ إيرادات صناعة ألعاب الفيديو العالمية ستسجل زيادة نسبتها 20 في المائة أي بنحو 180 مليار دولار في عام 2020، متفوقة، نتيجة لجائحة كورونا، على مجالي السينما والرياضة، اللذين تضررا كثيراً من استمرار تفشي كورونا.

اضطرابات نفسية مصنَّفة

اعترفت منظمة الصحة العالمية، عام 2018 بـ«الاضطرابات الناتجة عن ممارسة ألعاب الفيديو» باعتبارها اضطرابات نفسية مصنفة. وفي تعريف المنظمة للاضطراب فإنّه «نمط من سلوك ممارسة ألعاب الفيديو، تتميز بانخفاض السيطرة على هذا النشاط، وطغيانه على حساب الأنشطة الأخرى إلى حدّ تصدره غيره من الاهتمامات».

تحقيق

ليس مستغرباً أن يكون لبنان قد شهد ارتفاعاً في عدد الجرائم خلال عام 2020، في ظل ما شهده من أزمات اقتصادية ومعيشية، وصولاً إلى انفجار مرفأ بيروت وتفشي كورونا، بالإضافة إلى الاضطرابات النفسية

لبنان 2020

الأزمات تزيد جرائم القتل بمعدلات قياسية

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

كان عام 2020 كابوساً بالنسبة إلى اللبنانيين. ومن الصعب نسيان كل ما شهدته البلاد من أزمات ومآسٍ وموت خلال العام الماضي، وقد انقلبت حياة كثيرين رأساً على عقب، لتصير الهجرة هدفاً نجح البعض في تحقيقه، في وقت ما زال آخرون يسعون إليه. عَدّ العام الماضي الأسوأ على صعيد العالم، فيما شهد لبنان أزمة اقتصادية في ظل تراجع سعر صرف الدولار، وأزمة معيشية وصحية وغير ذلك. أما الكارثة الأكبر، فكانت انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس/ آب الماضي.

وكان لافتاً عدد جرائم القتل التي سجّلها لبنان خلال 2020، بعضها فردية وأخرى منظمة، معظمها بدافع السرقة، في ظلّ تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد وارتفاع معدل البطالة والفقر.

وبحسب الشركة الدولية للمعلومات (شركة دراسات وأبحاث وإحصاءات علمية مستقلّة)، فإنّ عدد القتلى خلال الأشهر الـ11 الأولى من عام 2020 ارتفع بنسبة 93 في المائة، مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2019. كذلك، سجلت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي 193 جريمة قتل، بدءاً من شهر يناير/ كانون الثاني 2020 وحتى نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. ويرجح ارتكاب ثلاث جرائم قتل في ديسمبر/ كانون الأول الماضي.

ومن بين أبرز الجرائم التي هزت المجتمع اللبناني، جريمتان وقعتا الشهر الماضي، وجرى ربطهما بانفجار مرفأ بيروت. وتعددت الروايات غير الرسمية بشأنهما، وقد أشارت بعض المعلومات إلى أنه لا صلة بينهما وبين الانفجار. الجريمة الأولى هي مقتل العقيد المتقاعد في المديرية العامة للجمارك منير أبو رجيلي، وقد عثر عليه جثة في منزله الجبلي بعد تعرّضه لضربات بواسطة آلة حادّة على رأسه. والجريمة الثانية التي استخدم فيها مسدس كاتم للصوت، وقعت في بلدة الكحالة في محافظة جبل لبنان وأودت بحياة الشاب الثلاثيني جو بجاني، الأب لطفلتين، والذي يعمل في مجال التصوير، بالإضافة إلى وظيفته في شركة اتصالات.

كذلك، كان شهر إبريل/ نيسان الماضي مليئاً بالأحداث الأمنية والجرائم، منها مقتل طفلة سورية في الخامسة من عمرها على يد والدها، بعد تعرضها لضرب مبرح في مدينة طرابلس شمالاً، وإطلاق شاب عشريني النار على والدته وشقيقته، ما أدى إلى مقتل الأم وإحدى الشقيقتين في بلدة جديتا البقاعية. كذلك، ارتكب «م. ح.» جريمة عرفت بـ«مجزرة بعقلين» راح ضحيتها 10 أشخاص من الجنسيتين اللبنانية والسورية، في بلدة عينبال في قضاء الشوف، من بينهم زوجته وشقيقاه. واعترف حينها بأنّ الدافع وراء جريمته كان «الشك» في خيانة زوجته له.

وفي 2 يونيو/ حزيران الماضي، وفي محلة نحلة البقاعية، قتلت شابة سورية من مواليد عام 1991 ابن عمتها انتقاماً منه لمحاولته اغتصابها قبل سنتين تقريباً، فدست له السم وطعنته بواسطة سكين في صدره وظهره.

وفي 10 يونيو/ حزيران الماضي، عثر على جثة المواطن إبراهيم علوية مواليد عام 1992 داخل مكان إقامته في محلة سوق الروشة في بيروت، واعترفت طليقته بأنه بسبب وجود خلافات سابقة بينها وبين الضحية على حضانة طفلهما، أقدمت على تخدير المغدور وتكبيله بالسرير ثم طعنته 15 طعنة.

ومن الجرائم التي تداولتها وسائل الإعلام اللبنانية وتعددت الروايات بشأنها والتدخلات السياسية، جريمة مقتل الأخوين أحمد ومحمد عقل من بلدة المنية في شمال لبنان، على يد عامل يحمل الجنسية السورية، ما أدى إلى حدوث احتقان كبير وتوتر أمني في البلدة، تبعته ردود فعل طاولت اللاجئين السوريين، ووصلت إلى حد طردهم من منازلهم.

في هذا الإطار، تقول المتخصصة في علم الجريمة باميليا حنينه، لـ«العربي الجديد»، إنّ مرتكب أيّ جريمة يكون معلّقاً بشبكة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمراض النفسية وعوامل أخرى يستحيل فصل بعضها عن بعض. وتتحدث عن بعض النظريات في علم الجريمة، منها «الإجهاد»، أي حين تفاقم الضغوط من المشاعر السلبية مثل الغضب والإحباط، ما قد يدفع البعض إلى خيارات يعتبرون أنها تساهم في تحسين أوضاعهم، ومنها ارتكاب الجريمة، عسى أن تساهم في الحد من التوتر، بالإضافة إلى عدم تحقيق الأهداف. بالتالي، إنّ ارتفاع نسبة جرائم القتل ليس مرتبطاً فقط بالعوامل الاقتصادية، بل أيضاً بالضغوط والاضطرابات النفسية والعقلية، من دون أن ننسى أن لبنان يعاني من أزمة انقطاع الأدوية، ما يعني أنّ توقف البعض عن تناول الأدوية، وإن لأيام قليلة، يزيد من أعمال العنف التي قد تصل إلى حدّ القتل. بالإضافة إلى ما سبق، هناك نظرية «التعلّم الاجتماعي» بحسب حنينه. وتوضح أنّها أساسية لفهم الجريمة والانحراف. مثلاً، يعيش البعض في بيئة تشهد مستوى عالياً من العنف، في وقت يفضل فيه آخرون الموت بدلاً من العار. وهناك من يرغب في تحقيق الأمن الذاتي أو تحقيق العدالة بنفسه، لأنه يعتبر أنّ نظام العدالة في لبنان غائب. وهناك من ينتمي إلى فئة مهمّشة أو طائفة مهمشة، وهؤلاء يعتبرون أنّ السياسة العقابية فاشلة في البلاد. من هنا، تكمن أهمية إعادة هيكلة النظام لتعزيز ثقة المواطن بالعدالة. تضيف أنّ هناك أيضاً النهج البيولوجي، لافتة إلى أنّ عشرة في المائة تقريباً من مرتكبي الجرائم يعانون من اضطرابات نفسية، ما قد يدفعهم إلى ارتكاب جرائم قتل، كذلك إنّ انفصال الوالدين، والاعتداءات الجنسية، والعنف الذي ارتفعت نسبته أيضاً خلال فترة الحجر المنزلي في إطار إجراءات الوقاية من فيروس كورونا، كلّها أدت إلى ارتفاع عدد جرائم القتل.

من جهة أخرى، تشير حنينه إلى أنّ الوضع السياسي يعدّ محفزاً لارتكاب الجرائم، علماً أنّ جرائم القتل العادية يمكن معرفتها وكشف تفاصيلها. وتشدد على أهمية التركيز على شخصية الفرد والخيارات المتاحة أمامه، التي تجعله مبالاً لارتكاب الجرائم، ومنها السرقة التي لا يمكن فصلها في معظم الأحيان عن القتل. وهناك أمثلة على جرائم قتل حصلت نتيجة السرقة، التي تزيد نسبتها بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة والرغبة في كسب المال، وقد تقابلها عمليات ابتزاز قبل أن تتطور نتائجها.

وبحسب الشركة الدولية للمعلومات، ارتفع عدد جرائم السرقة خلال الأشهر الـ11 الأولى من عام 2020 بنسبة 56,5 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019. كذلك، أعلنت قوى الأمن الداخلي ارتفاع نسبة جرائم الابتزاز، ولا سيما الجنسي.

وتتحدث حنينه عن الكاتب وليام لانغر الذي يربط الإجرام بالظروف الاقتصادية. ويقول إنّ الرأسمالية كانت أحد الأسباب المحتملة للجريمة. ومن لديهم ثأر تجاه المجتمع يلجأون إلى ارتكاب الجرائم. وترى أننا في لبنان نعيش نظاماً رأسمالياً لأنّ الموارد موجودة بيد كبار السياسيين الأغنياء في مقابل انعدام الطبقة الوسطى واتساع الطبقة الفقيرة، علماً أنّ الأغنياء يرتكبون جرائم قتل أيضاً، لافتة إلى أن هؤلاء يرتكبون جرائم الاتجار بالبشر وتبييض الأموال والجرائم الجنسية.

وتأسف حنينه لأنّ الأحكام الجزائية في لبنان فشلت حتى الساعة في مراقبة الجرائم غير العادية وغير التقليدية، أي المرتبطة مثلاً بتبييض الأموال والتهرب الضريبي. وتلفت إلى أنه بات من الضروري وضع معايير تنظيمية وقائية حتى تتماشى العقوبة مع النمط المتغيّر للسلوك الإجرامي لدى الفرد. بالإضافة إلى أهمية وجود إحصائيات رسمية ودقيقة حول نسب الجرائم، وهي غير متوافرة في لبنان، بهدف إجراء دراسات معمّقة عن الجرائم وأسبابها ودوافع ارتكابها، ووضع خطط استباقية علاجية من أجل تفادي وقوع الجرائم في المستقبل، ولا سيما القتل.

ومع ربط هذه الكمية المتزايدة من العنف والجرائم بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضاً، يستقبل اللبنانيون عام 2021 مع استمرار التدهور في شتى القطاعات، وانعدام فرص الإنقاذ، ما يهدد البلاد بمزيد من العنف والجرائم.

تستمر الجرائم والمخالفات رغم الحملات الأمنية (حسين بيضون)

193
جريمة قتل سجلتها المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، في لبنان، منذ مطلع 2020 حتى نهاية نوفمبر الماضي.

معلبات الفول سيدة موائد غزة

الأزمات المعيشية المتعاقبة في قطاع غزة الفلسطيني المحاصر حدّت من قدرة السكان على شراء اللحوم، فحلّت معلبات الفول بديلة عمّا افتقدوه من غذاء

غزة ـ **امجد ياغي**

تنتشر عروض التخفيضات على معلبات المأكولات في المتاجر والأسواق والمولات في قطاع غزة. وبينما تكثر العروض على كلّ شيء لاجتذاب المتسوقين، فإنّ ما يختص منها بمعلبات الفول يغري الجميع، تبعاً لرخص ثمنها بالدرجة الأولى، كما قيمتها الغذائية الجيدة.

جميع المتاجر والمولات تقريباً تضع شعارات العروض بالقرب من علب الفول لجذب المتسوقين إلى سلعة أرخص بكثير من الخضروات، عدا عن الفارق الشاسع مع اللحوم، إذ إنّ بعض الأنواع لا يتجاوز سعر العلبة الواحدة منه شيكلاً واحداً (0,30 دولار أميركي)، وتكفي هذه العلبة لإعداد طبق كبير، ربما يكفي وجبة أسرة صغيرة. محمد النجمة، صاحب متجر كبير في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، يقول إنه يبيع يومياً ما بين 400 و600 علبة فول، مما يضعه ضمن عروض متجره. ويلفت إلى أنّ معظم المتاجر تبيع علب الفول بسعر موحد، لأنها سلعة يومية تباع بشكل أسرع من المعلبات الأخرى، وهي أرخصها ثمناً. ويقول إنّ أسراً كثيرة تخلت مرغمة عن مأكولات عدة مكلفة في ظلّ الفقر الذي تعيشه واستبدلتها بالفول، حتى إنها في كثير من الأحيان لا تتمكن من شراء الصغتر، وهو من العناصر الأساسية لوجبات الإفطار عند الفلسطينيين. ويلفت إلى أنّ بعض زبائنه يشتري تلك العلب، ديناً، في بعض المرات، على أن يتم يسدد بعد تقاضيه راتبه إذا كان موظفاً، أو وصول مساعدة وزارة الشؤون الاجتماعية، مرة كلّ ثلاثة أشهر. ويقول النجمة لـ«العربي الجديد»: «كنا نشاهد الطبقات الفقيرة في الأفلام المصرية، كيف تعتمد على الفول في الإفطار والعشاء، واليوم باتت الحال نفسها في غزة، حيث الفقر عمّ معظم السكان. والفارق الوحيد في فول القطاع أنّه من المعلبات التي يسهل إعدادها، كما أنها أرخص ثمناً من الفول الاعتيادي المجفف». وتستورد عشرات الشركات المحلية في غزة معلبات الفول بأنواعها المختلفة، من مصر وغيرها، كما تعبّئ محلياً أنواع فول مستوردة أخرى.

ويعدّ الغزيون الفول بطرق عدة، منها الطريقة الغزية التي تمتزج مع زيت الزيتون والفلفل الأخضر الحار، وأخرى بالطريقة الفلسطينية التي تلحظ وجود الحمص المطحون مع الفول، في الطبق الفخاري المعروف بـ«الزبدية»، وهناك الطريقة المصرية، عبر طحنه تماماً في الطبق مع إضافة طحينة السمسم إليه، من جهته، يقول شعبان جودة إنّ الظروف المعيشية الصعبة قلبت موازين الغزيين في تناول الطعام، فقبل عشرة أعوام، كان يتسوق في أكبر أسواق مدينة غزة لشراء أجود أنواع الطعام، لإعداد ولائم لأسرته المكونة من 11 فرداً، لكنّه عاطل من العمل، منذ خمسة أعوام، بعدما أقفل متجره لأدوات الكهربائية، فبات يتسوق بحسب ما يتوفر معه من مال. يضيف لـ«العربي الجديد»: «كنت، مثلاً، أشتري اللحوم والدواجن، يومياً، لكنّني في الوقت الراهن، لا أشتريها إلّا مرة واحدة في الشهر. وعندما ادخل إلى السوق، أقصد المعروضات من معلبات الفول، ومن بعدها العدس ثم الأرزّ والخضروات. بتنا من الفئة المطحونة في المجتمع للأسف، فالمهم لدينا أن نجد غذاء مهماً كان، وهكذا باتت معلبات الفول مقدسة لدى كثير من سكان غزة». الاعتماد على معلبات الفول، يذكّر جودة بأيام طفولته عندما كان يعيش حياة الفقر في مخيم الشاطئ، غربي مدينة غزة، قبل أن ينتقل إلى منطقة الكرامة، شمالي القطاع، قبل عشرين عاماً. وفي أيام الفقر تلك، كانوا يحصلون على معلبات فول كبيرة ضمن المساعدات الغذائية للاجئين من وكالة «أونروا».

أما عبد الله الفلاح، فيشتري أسبوعياً سبع علب فول، من نوع معين من العروض، قيمتها جميعاً 10 شيكلات (3 دولارات)، وذلك منذ عامين. يعدها بنفسه بطرق عدة، ولا تزعجه المسألة، على العكس من أبنائه الخمسة الذين يكرهون الفول ويخفون كرههم ذاك عن والدهم، لمعرفتهم بأنّه غير قادر على توفير غذاء آخر لهم. الفلاح موظف تابع للسلطة الفلسطينية لا يتقاضى سوى 150 دولاراً من راتبه شهرياً، لأنّه يسدد قروضه المصرفية التي أخذها لسداد تكاليف دراسة ابنته الكبرى بمنى، وبناء سقف منزله، إلى جانب ديون أخرى تقتطع من راتبه إلى الدائنين مباشرة. ويشير إلى أنّهم خلال الشهرين الماضيين اعتمدوا على البقوليات، وأبرزها الفول، في جميع وجباتهم الغذائية. يتمنى أن تتحسن الظروف ليتقاضى راتباً كاملاً، يمكّنه من جلب اللحوم والدواجن وكثير من المأكولات لأبنائه. بدوره، يبيع نايف العطار معلبات الفول، على بسطته في سوق جباليا، شمالي قطاع غزة. يقول لـ«العربي الجديد»: «ما أسمعه من الزبائن عن فقرهم واضطرارهم لشراء الفول، يحزنني بشدة. أعيش في صراع طموحي إلى البيع الوفير والإنتصات إلى هموم الناس. وفي كلّ الأحوال، أعتقد أنّ الفول بات وجبةً رئيسية سواء عند الإفطار أو العشاء».

الفول في المقدمة (محمد الحجار)

سهلة الإعداد (محمد الحجار)

مصر: عشرون جريمة خطف أطفال في شهر واحد

شهدت محافظات عدة في مصر ارتفاعاً كبيراً في جرائم خطف الأطفال في الفترة الأخيرة، حتى وصلت الحالات إلى عشرين في شهر واحد فقط، بحسب الأرقام الرسمية التابعة لمراكز الشرطة. الدوافع متعددة، وطلب الفدية أبرزها

القاهرة ـ **العربي الجديد**

منذ الخامس من ديسمبر/ كانون الأول الماضي، حتى يوم أمس الأول، ارتفع عدد محاضر الشرطة المرتبطة بقضايا خطف أطفال في مصر، إلى نحو عشرين، فضلاً عن قضايا خطف أخرى لم تنظّم لها محاضر، خوفاً على الضحية من تهديدات الخاطفين بقتله في حال إبلاغ الجهات الأمنية. وغالباً ما يطلب الخاطفون من أهل الطفل فدية مالية، وقد تكون هناك خلافات مالية تدفع إلى خطف طفل للابتزاز. وباتت تلك القضية تثير رعباً كبيراً بين العديد من الأسر المصرية، في محافظات عدة، خصوصاً الأثرياء الذين يخشون على أطفالهم من النزول إلى الشوارع، في ظلّ الأوضاع الاقتصادية المتردية، وزيادة الجرائم، والتخطيط لها من قبل الخاطفين الذين يحركهم الدافع المالي غالباً. من جهتهم، يخشى أهالي محافظات صعيد مصر، من خطف أطفالهم، بهدف ذبحهم في الأماكن المعروفة بأنّها أثرية، إذ تشيع فكرة تقديم الطفل قرباناً لأحراس المقبرة من الجنّ للوصول إلى الكنوز المرصودة، بإيحاء من أشخاص يمتهنون خداع الناس من طريق السحر والشعوذة، وما فيهما من دجل وهكذا، يكون الخاطفون لهذا الغرض مستعدين لارتكاب أقطع الجرائم للوصول إلى غايتهم المفترضة. ومن أمثلة الخطف الأخيرة، ما وقع في محافظة قنا، بصعيد مصر، إذ حُرّر طفل عمره 6 سنوات، بعدما طالب الخاطفون بفدية تقدّر بـ100 ألف دولار من أهله مقابل إطلاق سراحه، بعدما علم الخاطفون، وعددهم أربعة، ومن بينهم شخص على معرفة بالأسرة، بثراء والد الطفل المخطوف لعمله في الخارج، لكنّ القوى الأمنية تمكنت من إعادة الطفل إلى أهله سالماً. وفي المحافظة خُطف طفل عمره 6 سنوات على أيدي ملثمين، مقابل فدية مليون ونصف مليون جنيه (96 ألف دولار). وفي قنا خُطف مجهولان يستقلان «توك توك» طفلاً عمره 7 سنوات، ودفع والد الطفل مبلغاً مالياً وبعض الحلي الذهبية لهما، فأطلقا سراحه. وفي سوهاج بصعيد مصر، خُطف طالب مراهق، وطُلب مقابل تحريره 500 ألف جنيه (32 ألف دولار)، وتبيّن أنّ وراء العملية خمسة أشخاص، من بينهم ثلاثة عمال، بالإضافة إلى عاطلين من العمل. وبالقبض عليهم، اعترف أحدهم بأنّه كان يعمل مع عمّ المجنيّ عليه، ويعرف بثرائه، فعقد العزم على خطف نجل شقيقه، ومساومته على فدية لإطلاق سراحه، واتفق مع بقية المتهمين الذين تربطهم علاقة صداقة على تنفيذ مخططه. وفي محافظة بني سويف الصعيدية أيضاً، خُطف عامل طفلة واعتدى عليها جنسياً ثم خنقها وألقاها في مكان مهجور، وباستجواب المتهم أقرّ بارتكابه الواقعة.

وفي العاصمة القاهرة، وتحديداً القاهرة الجديدة، أحد الأحياء الراقية، حاول سائق أجرة خطف فتاة لاغتصابها، بعدما ركبت معه، فهددها بسلاحه الأبيض، لكنّها استغاثت، ما أجبره على تركها. وفي محافظة القليوبية، القريبة من القاهرة، أقدم خمسة أشخاص، من بينهم امرأة، على خطف طفل يبلغ من العمر عامين ونصف عام، مقابل مليوني جنيه (128 ألف دولار).

وفي محافظات الوجه البحري، تحديداً الشرقية، خُطف طفل (8 سنوات) من قبل ملثمين تحت تهديد السلاح، وطالبوا بدفع فدية قيمتها مليون جنيه (64 ألف دولار). كذلك، خُطف حداد وميكانيكي في المحافظة نفسها، طفلاً وطلبا من أسرته مليوني جنيه (128 ألف دولار) فدية لإطلاق سراحه. وفي محافظة البحيرة، أقدم أربعة أشخاص على خطف طفل (8 سنوات) باستخدام مسدس صوت، وأخذوه في عربة «توك توك»، وتبيّن من التحريات أنّ الجناة خطفوا الطفل انتقاماً من والده، لاحتياله عليهم والحصول منهم على مبالغ مالية لتوظيفها والامتناع عن إعادتها. كذلك، هناك قضايا عدة لخطف أطفال في محافظات الدقهلية والغربية وكفر الشيخ وبورسعيد والسويس.

من جهتهم، يعتبر عدد من الاختصاصيين أنّ خطف الأطفال في مصر موجود منذ سنوات عدة، والأرقام في تزايد. وهو ما يؤكده يسري عبد المحسن، أستاذ الطب النفسي في جامعة «القاهرة»، مشدداً على أنّ هناك بعض الحالات التي لم يُبلّغ عنها خوفاً من قتل الطفل على يد العصابة. يوضح أنّ الظروف الاقتصادية السيئة، وما فيها من فقر وحاجة إلى المال، بالإضافة إلى الانتقام، كلّها أسباب تؤدي إلى الخطف، خصوصاً للأطفال. ويشير إلى أنّ العائلات ميسورة الحال أكثر عرضة لتلك الجريمة، لافتاً إلى أنّ هناك دوافع أخرى للخطف، كتشغيل الطفل في التسول، أو الاستفادة من أعضائه في تجارة الأعضاء. ويتابع أنّ استدراج الطفل لخطفه سهل، على العكس من الجرائم الأخرى كالقتل المباشر.

أما محمد عثمان، المحامي بالنقض، فيصف خطف الأطفال بأنّه «جريمة غير إنسانية» تفشت داخل المجتمع المصري لأسباب ودوافع مختلفة، مشيراً إلى أنّ عقوبة الخطف تصل إلى حدّ الإعدام شنقاً إذا سبّب الجاني إزهاق روح الطفل. ويتابع، قائلاً إنّ العبرة ليست في تغليظ العقوبة، لكن في تطبيقها على أرض الواقع، لافتاً إلى أنّ الأطفال الصغار، ما دون 8 سنوات، أكثر عرضة للخطف، لعدم إدراكهم التام بما يجري لحظة الجريمة.

الأطفال ما دون 8 سنوات أكثر عرضة للخطف (خالد دسوقي/ فرانس برس)

بعض وقائع الخطف لم يبلّغ عنها خوفاً من قتل الخاطفين للطفل

العائلات ميسورة الحال أكثر عرضة لجريمة خطف أحد أطفالها

عشرة في المائة من مرتكبي الجرائم يعانون من اضطرابات نفسية

هناك من يرغب في تحقيق الأمن الذاتي أو تحقيق العدالة بنفسه